ملف العدد

الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية لظاهرة التغيرات المناخية • دراسة حالة دول الخليج العربي"

أ. د/ هشام بشير
أستاذ العلاقات الدولية والقانونية
ووكيل كلية السياسة والاقتصاد للدراسات العليا
بجامعة بنى سويف

أولاً: موضوع الدراسة:

يُعد التغير المناخي «Climate Change» واحدًا من أبرز التحديات التي تواجه إنسان القرن الحادي والعشرين(١) ، وهي مُشكلةً عالميةً طويلةَ الأجلِ، تنطوي على تفاعُلات مُعقدة بين العوشامل البيئية، وبين الظروفِ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية(٢) ، وتغير المناخ هو التغير الذي يحدث في المناخ العالمي أو الإقليمي بمرور الزمن، والذي يمكن أن يحدث نتيجة لقوى طبيعية أو بشرية (٣) .

ولا خلاف على أن ظاهرة التغير المناخي تؤدي إلى تهديد الأمن العالمي، إلى الحد الذي قد يصل إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم يمكن القول بأن تغير المناخ أصبح أمرًا لا يمكن تجاهله، حيث أصبح هذا التغيُّر أشبه بخطر الحروب على البشرية(٤) .

وليست دول الخليج بمعزل عن دول العالم التي تعاني من ظاهرة التغير المناخي، بل إنها تُعد من أكثر التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون، فدول الخليج تعاني من ارتفاع شديد في درجات الحرارة، وفيضانات غير مسبوقة، وعواصف مدارية عنيفة لعل آخرها ذلك الذي ضرب سلطنة عمان،

والـذي عُـرف باسـم «إعصـار شـاهين».

ولـم تقتصـر آثـار التغيـر المناخـي علـى البيئـة وإنمـا أيضًـا لهـا أبعـاد اقتصاديـة وسياسـية واجتماعيـة وقانونيـة، ومـن هنـا يأتـي موضـوع الدراسـة فـي هـذا البحـث، والـذي يتمثـل فـي «الأبعـاد السياسـية والأمنيـة والقانونيـة والاقتصاديـة لظاهـرة التغيـرات المناخيـة «دراسـة حالـة دول الخليـج العربـي».

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تنبـع أهميـة هـذه الدراسـة مـن تلـك الآثـار السـلبية الناجمـة عـن ظاهـرة التغيـرات المناخيـة علـى مختلـف مجـالات الحيـاة، وتسـعى الدراسـة إلـى بيـان الأبعـاد السياسـية والأمنيـة والقانونيـة والاقتصاديـة لظاهـرة التغيـرات المناخيـة بالتطبيـق علـى دول الخليـج العربـي.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تـدور الدراسـة حـول تسـاؤلاً رئيسـيًا مـؤداه مـا هـي الأبعـاد السياسـية والأمنيـة والقانونيـة لظاهـرة التغيـرات المناخيـة بالتطبيـق علـى دول الخليـج العربـي؟، ويتفـرع عـن هـذا التسـاؤل عـدة تسـاؤلات فرعيـة منهـا مـا يلـي:

ما هو البعد السياسي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج؟.

ما هو البعد الاقتصادي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج؟.

ما هو البعد القانوني لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج؟.

ما هو مدى تأثر دول الخليج العربي بظاهرة التغيرات المناخية؟.

ما هو موقف دول الخليج من الاتفاقيات المتعلقة بظاهرة التغيرات المناخية؟.

رابعاً: تقسيمات الدراسة:

تأسيسًـا علـى مـا سـبق سنقسـم هـذه الدراسـة إلـى ثلاثـة مباحـث وخاتمـة تشـتمل

على أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: البعد السياسي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج

المبحث الثالث: البعد القانوني لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج

المبحث الأول - البعد السياسي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج

مما لا شك فيه أن ظاهرة التغير المناخي أصبحت مشكلة عالمية تهم جميع دول العالم، و أصبحت تمثل تحديًا خطيرًا يواجه البشرية جمعاء [٥]، فدهاليز السياسة الدولية تمر حاليًا بالعديد من الأزمات والتوترات المتنامية التي تتجه نحو تشكيل صراعات جديدة متعددة الأقطاب للظفر بأكبر قدر من الموارد التي يلعب فيها المناخ دورًا كبيرًا، ليس بسبب ارتفاع درجات الحرارة فحسب، بل بسبب أن هذه الظاهرة تنطوي على تأثيرات مباشرة على العوامل الاقتصادية وحتى السياسية في جميع أنحاء العالم [٦]، وتتقاطع خطوطها مع السياسة في العديد من النقاط، في وقت يبدو فيه أن العالم لم يتطرق إلى هذه المشكلة بالقدر الكافي من الاهتمام [٧] .

وفي أكتوبر من العام ٢٠١٨م، أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريرًا عن تأثيرات الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية، و توصلت إلى أن الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية يتطلب تغييرات سريعة بعيدة المدى وغير مسبوقة في جميع جوانب المجتمع، ويسلط التقرير الضوء على تأثيرات تغير المناخ التي يمكن تجنبها عن طريق الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ١,٥ درجة مئوية مقارنة بـ ٢ درجة مئوية أو أكثر[٨] .

ويُشكل تغيُّر المناخ تهديدًا أمنيًا لكافة البلدان، وخاصة أن مفهوم الأمن اتسع ليشمل الأمن الاقتصادي والبيئي والإنساني، ولم يعد قاصرًا على مفهوم الأمن العسكري فقط هذا من جانب. ومن جانب آخر فليس بجديد القول بأن البلدان النامية هي الأكثر تعرضًا للمُعاناة من تغيُّر المناخ، إذ أنَّ التقديرات تُفيد بأنها ستتحمل حوالي ٧٥-٨٠ في المائة من تكاليف الأضرار التي تنجم عن تغيُّر المناخ (٩) .

ولقد أدى الاهتمام السياسي بقضية تغير المناخ وإسهام قوى الضغط من الأحزاب والمنظمات المهتمة بالبيئة؛ إلى عقد اتفاقية كيوتو عام ١٩٩٧م، والتي تمثل خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي(١٠) ، ولقد انتقل التجاذب والاستخدام السياسي لقضية تغير المناخ من كونه محصورًا بين الأحزاب السياسية إلى مستوى أكبر بين الدول خاصة الدول الصناعية والدول النامية (١١).

كما أن إدارة التغير المناخي لها بعد مرتبط بالسياسة الخارجية، حيث تخضع الدول للتدقيق الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بدور نشط في المفاوضات، حيث استضافت قطر مؤتمر الأطراف السنوي الثامن عشر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، بالإضافة إلى ذلك، قدمت كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي خطة عمل مناخية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) من خلال برنامج المساهمات المقررة على المستوى الوطني، ورغم تأثير دول خليجية في المبادرات الفنية والرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ على المستوى الدولي، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى التعاون الإقليمي القوي والمواءمة بين السياسات المناخية (١٢).

ويُشكل التغير المناخي خطرًا على السلام والاستقرار، وسوف تزداد أهمية البُعد الأمني للتغير المناخي في السنوات والعقود القادمة، ويجب النظر في

التغير المناخي وعواقبه عن كثب في جميع أعمال تحقيق الاستقرار والرعاية عقب النزاعات والمساعدات الإنسانية، ولا شك أن هذا ينطبق بشكل خاص في المناطق التي نشبت فيها النزاعات المسلحة بالفعل، وسوف يستمر اشتعال النزاعات حول المشاركة السياسية والاقتصادية نتيجة لتضاؤل الموارد في العديد من مناطق العالم إذا لم تدرج بعثات السلام وتحقيق الاستقرار التابعة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التنبؤات المناخية على جدول أعمالها [١٣] .

ويحوي التغير المناخي في طياته تغيرات جيوسياسية؛ حيث يهدد مصدري الوقود الأحفوري بفقدان النفوذ، وهذا يزيد من خطر حدوث أزمات مستقبلية في البلدان المصدرة للطاقة اليوم، ومع ذلك يتم في نفس الوقت تقليل خطر نشوب نزاعات حول الحصول علي الوقود الأحفوري[١٤] هذا مع ملاحظة أن الاستقرار السياسي لدول الخليج الست: «السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين وعمان» يقوم على أرباحها المتحصلة من مبيعات الوقود الأحفوري [١٥] .

وفضلاً عما سبق فإن التغيرات المناخية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان[١٦] ، وبحقه في أن يتمتع بمناخ نظيف وسليم، إذ توجد علاقة جدلية بين الإنسان والمناخ، تأثيرًا وتأثرًا، فكلما ارتفعت أو انخفضت معدلات درجات الحرارة، ازداد تأثيرها في حياة الإنسان ونشاطه، وذلك لما تحدثه من اختلاف في الضغط الجوي، مما يؤثر تأثيرًا كبيرًا في حياة الإنسان وصحته، فضلاً عن مساسه ببعض الحقوق الأخرى، وبعد أن بحثنا في كيفية تأثر المناخ بأفعال الإنسان[١٧]

المبحث الثاني - البعد الاقتصادي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج

في البداية تجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ سيؤثر على العناصر الأساسية للحياة البشرية في جميع أنحاء العالم مثل الحصول على المياه وإنتاج الغذاء

والصحة والبيئة، ومع ارتفاع درجة الحرارة فسوف يعاني مئات الملايين من البشر من المجاعات ونقص المياه وتآكل الشواطئ[١٨] .

ولقد أصبح من المؤكد أن التغيرات المناخية المتوقعة في المستقبل ستلعب دورًا مؤثرًا في مفاقمة الضغوط التي تتعرض لها الموارد المائية في الكثير من المناطق [١٩]، الأمر الذي يؤثر على الأمن المائي [٢٠] .

وفي بلدان الخليج العربي يرتبط الأمن المائي ارتباطًا قويًا بتحدي توفير موارد مائية يعتمد عليها نظرًا إلى نقص الموارد المائية الطبيعية الكافية، وتقوم الاستراتيجية المشتركة بين هذه البلدان على تعزيز موثوقية تحلية مياه البحر واستدامتها باعتبارها المصدر الاستراتيجي الرئيسي للمياه في هذه البلدان[٢١] .

ويُذكر أنه في يوليو من العام ٢٠١٧م، وصلت درجة الحرارة في محطات الأرصاد الجوية في الكويت إلى ٥٣,٩ درجة مئوية، وهو رقم قياسي للمنطقة، وربما أعلى رقم سُجل بشكل موثوق على الإطلاق في العالم، ولقد جاء ذلك بعد عام من إصدار وكالة «ناسا» تقريرًا أفاد بأن المنطقة واجهت على مدى السنوات العشر الماضية أسوأ موجة جفاف منذ ٩٠٠ عام، وتسبب ارتفاع درجات الحرارة في «ابيضاض» الشِعاب المرجانية على سواحل الإمارات بنسبة وصلت إلى ٩٠٪ من إجمالي تلك المساحات [٢٢].

وفضلاً عما سبق يمك القول بأن منطقة الخليج ستتأثر أيضًا من عدة وجوه الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على الاقتصاد، ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة، ومن هذه الوجوه ما يلي:

ارتفاع نسبة الرطوبة: في منطقة الخليج، التي تقع تحت تأثير البحر، ستزداد الرطوبة أيضاً بسبب التبخر، ولا سيما الإمارات التي ستتأثر بشدة، لكن القوة المالية لدول الخليج يمكنها التخفيف من الآثار من خلال إنشاء مرافق

وبنى تحتية مناسبة للعمل والابتعاد عن تأثير الرطوبة [٢٣] .

ازدياد العواصف الترابية: أظهرت دراسة البنك الدولي أن تغير المناخ قد يؤدي إلى المزيد من العواصف الترابية في الإمارات العربية المتحدة على وجه خاص، وباقي دول الخليج على وجهٍ أقل.

الأمطار الغزيرة في الشتاء: أصبح هطول الأمطار الشديدة أمراً شائعاً في السنوات الأخيرة، كتب باحثون من هيئة المساحة الجيولوجية السعودية في ورقة علمية هذا العام؛ أن العواصف المطيرة التي تضرب جدة في المملكة زادت «بشكل كبير» منذ عام ٢٠٠٩م.

زيادة الأعاصير: تعرضت سلطنة عمان، الواقعة على ساحل بحر العرب، لأربعة أعاصير على الأقل خلال السنوات الـ ١٢ الماضية وحدها، بالإضافة إلى ذلك، ضرب عدد غير مسبوق من الفيضانات دول الخليج، مما تسبب في أضرار جسيمة في البنية التحتية[٢٤] .

وفي نهاية هذا المبحث يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي تُعاني من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد الواحد ، وتعتبر خمس من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من بين الدول العشر الأعلى في إصدار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد[٢٥]، وفقًا للتصنيف العالمي لمعهد الموارد العالمية، وزد على ذلك، فإن الزيادة السنوية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المنطقة مرتفعة للغاية [٢٦]، وهذا ما جعل بلدان الخليج تسرع في الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة، فضلاً عن تأمين أموال ضخمة للبحوث المتعلقة بتكنولوجيات التخفيف من آثار التغير المناخي [٢٧] .

المبحث الثالث- البعد القانوني

لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج العربي

اتجهت الدراسات في السنوات الأخيرة للاهتمام بالتغير في درجات الحرارة العالمية والإقليمية؛ فالتغير أو التحول Change»» يعني تغييرًا جذريًا وفي اتجاه معين لفترة ممتدة تبلغ عقودًا أو فترات أطول، من ذلك «التغيرات» Variability – Fluctuations فهي تغيير متذبذب من حقبة لأخرى، كتناوب حقب الجفاف وحقب كثرة الأمطار، وتناوب الحقب الباردة والحقب الدافئة، حيث يكون التغير مؤثرًا وطويل المدى في معدل حالة الطقس لمنطقة معينة (٢٨).

ونظرًا لخطورة تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية فقد اهتم المجتمع الدولي بهذه الظاهرة على المستوى القانوني؛ حيث قام بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتغيرات المناخية.

,تُعد الاتفاقيات الدولية إحدى المصادر الرئيسية للقانون الدولي للبيئة، إضافة للعرف الدولي ومبادئ القوانين العامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وهي أكثر الوسائل الشائعة لخلق قواعد دولية ملزمة بشأن البيئة، ولذلك فقد حظيت البيئة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في مدينة استكهولم ١٩٧٢م باهتمام متزايد ومستمر على مختلف المستويات (٢٩) .

وهناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تم السعي من خلالها إلى التقليل من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية ومن أمثلة هذه الاتفاقيات والمواثيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، وتهدف هذه الاتفاقيات في مجموعها إلى الدفع بعجلة العمل المناخي عالميًا إلى الأمام، وإلزام الدول بتقليل انبعاثات الكربون المسبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية (٣٠) .

وفيما يلي بيان موجز لكل اتفاقية من الاتفاقيات السابقة:

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية:

أبرمت الاتفاقية الإطارية[٣١] للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٢م[٣٢] ، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤م بعد أن صادقت عليها ١٩٦ دولة، وكان هدفها الرئيسي تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى يحول دون إضرار النشاطات البشرية بالنظام المناخي للأرض[٣٣] .

ولقد حددت الاتفاقية الدول التي تلتزم بتقليل الانبعاثات الصادرة منها، وذلك في الملحق رقم ١، وإذا نظرنا إلى موقف دول الخليج من هذه الاتفاقية نجد أن هناك دولاً غير ملزمة بتقليل الانبعاثات مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع ذلك التزمت الإمارات بتقليل انبعاثات الكربون الصادرة منها، حيث تُعد الإمارات نموذجًا يُحتذى به في مجال الطاقة النظيفة والبيئة [٣٤].

بروتوكول كيوتو:

يُعد بروتوكول كيتو عام ١٩٩٧م في اليابان أول اتفاق ملزم لكل الدول بشأن تخفيض تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للحد من إلحاق الضرر بالنظام المناخي للأرض[٣٥] ، ويميز البروتوكول بين الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وتلك التي تقع على عاتق الدول المتقدمة فقط، استنادًا إلى المبدأ الذي نصت عليه الاتفاقية، والذي يقضي بتنوع المسئولية تبعًا لظروف ودرجة تقدم الدولة، والذي حمل الدول المتقدمة المسئولية الأولى عن انبعاث هذه الغازات في الجو [٣٦] .

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الالتزامات يمكن إجمالها على النحو التالي :

المجموعة الأولى: عدد من الالتزامات، تتكفل بها جميع دول الأعضاء.

المجموعة الثانية: فتتحمل الدول المتقدمة عن الدول النامية هذه الالتزامات، وهي كالتالي [٣٧]:

قيام ٣٨ دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب مختلفة.

المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات، والتي تُعد كمستودع لهذه الغازات، عن طريق امتصاصها وإخراج الأكسجين لأهل الأرض.

إقامة بحوث لدراسة نسب انبعاث هذه الغازات، وسلبياتها، ومشاكلها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية.

التعاون في مجالات التطوير والتعليم لبرامج تدريب وتوعية الناس في مجال تغير المناخ بهدف التقليل من هذه الغازات الضارة.

العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة.

تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتعايش معها.

وتُعد دولة الإمارات من أوائل الدول الرئيسية المنتجة للنفط التي وقعت على بروتوكول كيوتو، حيث يُذكر أنها صدّقت في عام ٢٠٠٥م [٣٨].

اتفاقية باريس للمناخ:

عُقد المؤتمر الحادي والعشرين المعروف بمؤتمر مناخ الأرض في باريس عام ٢٠١٥م لإعلان الاتفاق الدولي بشأن تغير المناخ [٣٩]، والذي عُرف باتفاقية باريس للمناخ.

ووقعت دول الخليج على اتفاقية باريس للمناخ وشاركت في الاجتماعات السنوية لمؤتمر الأطراف، والتي تقضي باتخاذ جميع الدول أدوارًا مختلفة بغية تقليل حرارة الأرض بمقدار ١,٥ درجة مئوية[٤٠] ، ويُذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر أول دولة من دول الخليج العربي قامت بالتوقيع على

الاتفاق، وأكدت حينها على خطتها لتوليد ٢٤٪ من طاقتها الكهربية من مصادر الطاقة النظيفة، وذلك بحلول العام ٢٠٢١م [٤١].

الخاتمة

لقد تناولت الورقة موضوع من موضوعات التغيرات المناخية، والتي ركزت على الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية لظاهرة التغيرات المناخية «دراسة حالة دول الخليج العربي».

وقد أثارت الورقة العديد من التساؤلات، وفي سبيل الإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، حيث تناول المبحث الأول: البعد السياسي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج العربي، في حين تناول المبحث الثاني: البعد الاقتصادي لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج العربي، بينما تناول المبحث الثالث: البعد القانوني لظاهرة التغيرات المناخية وأثره على دول الخليج العربي.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

يُعد التغير المناخي «Climate Change» واحدًا من أبرز التحديات التي تواجه إنسان القرن ٢١، وهي مُشكلةً عالميةً طويلةَ الأجلِ.

تؤدي ظاهرة التغير المناخي إلى تهديد الأمن العالمي، إلى الحد الذي قد يصل إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، و يمكن القول بأن تغير المناخ أصبح أمرًا لا يمكن تجاهله، حيث أصبح هذا التغيُّر أشبه بخطر الحروب على البشرية.

أصبحت التغيرات المناخية واحدة من أهم التهديدات الرئيسية لاستقرار الدول والمجتمعات في القرن الحادي والعشرين، لما لها من تداعيات بالغة الخطورة

على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

نظرًا لخطورة تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية فقد اهتم المجتمع الدولي بهذه الظاهرة على المستوى القانوني؛ حيث قام بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتغيرات المناخية.

ليست دول الخليج بمعزل عن دول العالم التي تعاني من ظاهرة التغير المناخي، بل إنها تُعد من أكثر التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، فدول الخليج تعاني من ارتفاع شديد في درجات الحرارة، وفيضانات غير مسبوقة، وعواصف مدارية عنيفة لعل آخرها ذلك الذي ضرب سلطنة عمان، والذي عُرف باسم «إعصار شاهين».

لم تقتصر آثار التغير المناخي على البيئة وإنما أيضًا لها أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية، ومن هنا يأتي موضوع الدراسة في هذا البحث، والذي يتمثل في «الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية لظاهرة التغيرات المناخية «دراسة حالة دول الخليج العربي».

مع دخول قضية التغيرات المناخية الأجندة السياسية سيضع بطبيعة الحال دول الخليج باعتبارها من الدول المصدرة للنفط أمام ضغوط ومسئوليات، ومزيد من الأعباء والالتزامات الأمر الذي يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتضافر مع بعضها ومع غيرها من الدول العربية من أجل مواجهة ضغوط المجتمع الدولي، وإجبار الدول المتقدمة على تقديم مزيد من الالتزامات.

ثانيًا: التوصيات:

ينبغي على جميع دول العالم لا سيما المتقدمة أن تبذل المزيد من الجهد والعمل على تغيير بعض التشريعات والأنظمة ذات الصلة بالمحافظة على البيئة، وتبني سياسة الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة.

ضرورة إلزام كافة مؤسسات الدولة بتبني سياسات وخطط من شأنها التعامل الإيجابي مع ظاهرة تغير المناخ وإدماج المشروعات المتعلقة بالعمل المناخي ضمن خطط الدولة.

ينبغي على دول الخليج العربي تنويع مصادر الطاقة، والاتجاه نحو الطاقة المتجددة لضمان أمن الطاقة، ومن أجل ضمان المحافظة على البيئة، وتقليل الانبعاثات المسببة لظاهرة التغيرات المناخية.

من الضروري تطبيق سلة من السياسات التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية مثل تغير المناخ والتلوث بأنواعه، والاجتماعية مثل التخفيف من وطأة الفقر، وإتاحة الفرص أمام المرأة، والاقتصادية للفئات المختلفة، نظرًا إلى عجز أداة سياسة واحدة عن إحداث نقلة واسعة النطاق في أنظمة التزويد بالطاقة، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وما إلى ذلك.

يجب الاستفادة من الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تجري في الجامعات والمعاهد القومية المتخصصة، والتي تتعلق بمكافحة ظاهرة التغير المناخي.

ضرورة رفع الوعي البيئي لدى الشعوب والحكومات على حد سواء، حيث لا تزال قضية الوعي من القضايا المؤثرة التي لم تنل حظها من الاهتمام.

ضرورة التضافر والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية من أجل مواجهة ضغوط المجتمع الدولي، وإجبار الدول المتقدمة على تقديم مزيد من الالتزامات.

المصادر والمراجع

١- انظر: أحمد مراد وعلاء الدهان، أثر تغير المناخ في مستقبل المصادر المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في: د. جمال سند السويدي «تقديم» وآخرون، التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٨م، ط١، ص٦١.

٢- انظر: عبد الله الدرويي وإيهاب جناد ومحمود السباعي، التغيُّر المناخي وتأثيره على الموارد المائية في المنطقة العربية، المركزُ العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، المؤتمر الوزاري العربي للمياه، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٢.

٣- انظر: د. نادر نور الدين محمد، تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م، ص١١.

٤- انظر: المديرية العامة للدفاع المدني: التغيُّر المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث، الدفاع المدني، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص٢.

٥- يؤدي تسارع وتيرة التغيُّرات المناخيَّة إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية، ولتصوّر مدى خطورة هذه التغيُّرات يكفي أن نُشير إلى الدراسات التي تؤكد أنها تودي بحياة ١٥٠ ألف شخص سنويًا, كما تتوقع انقراض حوالي ٢٠ في المائة من أنواع الأحياء البرية مع حلول عام ٢٠٥٠م.
فيصل الشريفي، « التغيُّرات المناخية.. أسباب معروفة وحلول مطروحة»، مجلة «حماة الوطن
http://www.homat-alwatan.gov.kw/ArticleDetail.aspx?artid=583‘
.(تاريخ الدخول الاثنين الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١م)

٦- من الناحية التاريخية لم تجذب قضايا تغير المناخ اهتمام السياسيين بشكل كبير إلا في الثمانينات حينما تم ملاحظة ارتفاع درجات الحرارة في أمريكا لدرجات غير مسبوقة؛ كما أن توقف الحروب وانخفاض وتيرة الثورات الشعبية قد يكون من الأسباب التي جذبت اهتمام السياسيين لقضية التغير المناخي؛ حيث أصبح هناك حيز لاستماع لصوت العلم والتفكير بالعمل لتجنب خطرًا كذلك على مستوى شعبي محتمل الوقوع بشكل كبير في المستقبل، وكان الاهتمام وقتها واسعًا وصحفي وهو ما جعل مجلة التايم عام ١٩٨٨م تختار صورة لكوكب الأرض المهدد بوصفها شخصية العام.
انظر: عهود اللامي، تقرير خاص بعنوان: «التغير المناخي من العلم إلى دهاليز السياسة»، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أبريل ٢٠١٩م، ص٦.

٧- الخليج: التغير المناخي.. خارطة جيوسياسية جديدة للعالم، الخليج في ١٨ أغسطس رابط مختصر : https://cutt.us/TzRhe
(تاريخ الدخول الاثنين الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١م).

٨- موقع الأمم المتحدة: تغير المناخ، (الأربعاء الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م)،
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/climate-change/index.html
(تاريخ الدخول الاثنين الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١م).

٩- انظر: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠ «التنمية وتغير المناخ»، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠، ص٥ وما بعدها.

١٠- معاهدة دولية تنص على التزامات قانونية للحد من انبعاث عدد معين من الغازات التي تنتجها الدول الصناعية وتتسبب بشكل كبير في تغير المناخ، وفعلاً تم تحديد مدة زمنية من عام ٢٠٠٨م حتى عام ٢٠١٢م، وقامت ٣٨ دولة في تلك الفترة بتخفيض انبعاثات الغازات، وذلك بنسب تختلف

من دولة لأخرى، فبلغت نسبة التخفيض المقررة في حالة الاتحاد الأوروبي ٨٪ أقل من مستوى عام ١٩٩٠م، في حين بلغت هذه النسبة في حالة الولايات المتحدة واليابان ٧٪، ٦٪ على التوالي، وتشمل هذه الانخفاضات ٦ غازات محددة هي: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى ثلاثة مركبات فلورية، من بنود الاتفاقية أيضًا أن الدول المتقدمة تتعهد بتمويل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية خاصة التقنيات صديقة البيئة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها. عهود اللامي، تقرير خاص بعنوان: «التغير المناخي من العلم إلى دهاليز السياسة»، مرجع سابق، ص٧.

١١- تسعى الدول الصناعية خاصة أمريكا لتبرئة الصناعات والتقليل من أثرها في البيئة، مع تضخيم خطر النفط وما ينتج عنه من صناعة! وهذه الدول الصناعية تقدم من الاقتراحات ما يضمن تحقيق متطلباتها، وتستغل تفردها بالتقدم التقني في اختلاق أرقام عبر دراسات لفرض واقع معين، حتى لو كان ذلك سيؤدي إلى بعض الضرر على أطراف أخرى ضمن إطار مؤتمرات تغير المناخ، ومما لا شك فيه أن الدول الصناعية الكبرى لن تكون هي الراعي الأنسب لتحقيق مصالح الدول النامية، لأن هذه الدول النامية لم تعمل كما يجب لبناء تكتلات صلبة للدفاع المشترك عن حقوقها، التي تضمنتها الاتفاقيات، ولأن هذه الدول تعد سوقًا رائجة لمنتجات الدول الصناعية، ومخزنًا استراتيجيًا للمواد الأولية التي تعتمد عليها الصناعات المتقدمة في هذه الدول،لذلك تبذل الدول الصناعية الكبرى جهودًا دبلوماسية جادة وأخرى اقتصادية وعسكرية لبقاء الوضع على ما هو عليه، وهو زيادة التقدم الصناعي في العالم الصناعي وزيادة الحاجة في الدول النامية إلى صناعاتها.

المرجع السابق، ص٩.

١٢- مي محمود: التغير المناخي والتلوث البيئي في الخليج، معهد دول الخليج العربية في واشنطن في ١٤ نوفمبر ٢٠١٧م،

https://agsiw.org/ar/weathering-climate-change-gulf-ar/

(تاريخ الدخول الخميس الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٢١م).

١٣- المركز الألماني للإعلام: تقرير وزارة الخارجية الألمانية بشأن المناخ، المركز الألماني للإعلام التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٤ يناير ٢٠٢٠م،

https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/٢٢٩٦٠٢٤/ (تاريخ الدخول الثلاثاء الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠٢١م).

١٤- المركز الألماني للإعلام: تقرير وزارة الخارجية الألمانية بشأن المناخ، المركز الألماني للإعلام التابع لوزارة الخارجية الألمانية في ٢٤ يناير ٢٠٢٠م،

https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/٢٢٩٦٠٢٤/ (تاريخ الدخول الثلاثاء الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠٢١م).

١٥- أكاديمية (DW): دول الخليج ... بين مطرقة تغير المناخ وسندان الاعتماد على النفط، رابط مختصر :

https://cutt.us/LUmEr

(تاريخ الدخول الخميس الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠٢١م).

١٦- تؤثر التغيرات المناخية مباشرة في حق الإنسان بالتمتع في بيئة نظيفة، وتعد الحماية الدولية للمناخ محورًا رئيسًا من المحاور التي يرتكز عليها حق الإنسان بالتمتع في بيئة نظيفة، إذ يُعد الحق من حقوق التضامن التي تطورت كثيرًا في الوقت الحاضر حتى أصبح هناك فرع من فروع القانون الدولي يهتم بهذا الحق يطلق عليه «القانون الدولي للبيئة».

١٧- انظر: د. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢١م، ط١، ص٨٩.
١٨- انظر: نيكولاس ستيرن، ثمن التغير، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مارس ٢٠٠٧م، ص٢٥.
١٩- انظر: د. راشد أحمد بن فهد، الكلمة الرئيسية في: التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨م، ط١، ص١٥.
٢٠- يُعد مصطلح الأمن المائي مصطلح جديد نسبيًا؛ حيث بدأ في الظهور بشكل تدريجي منذ بداية التسعينيات، ولكن استخدامه أخذ يتسارع بعد عام ٢٠٠٥م، وقد استخدم هذا المصطلح في سياقات مختلفة من قبل متخصصين في علوم مختلفة للحديث عن مجموعة واسعة من القضايا المائية التي تشمل النزاعات والصراعات الدولية على موارد المياه المشتركة وخطر وقوع هجمات إرهابية تستهدف شبكات المياه، والأمن الغذائي، والوصول إلى المياه النظيفة.
انظر: حامد عساف، الأمن المائي العربي والتغير المناخي: آفاق مستقبلية في: التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الآسيوية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨م، ط١، ص٢٧-٢٨.
ويُعرف برنامج الأمم المتحدة للمياه الأمن المائي بأنه: «ضمان إمداد السكان المستدام بكميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة لاستدامة سبل المعيشة، رفاه الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولضمان الحماية من التلوث عن طريق المياه والكوارث المتعلقة بالمياه، والحفاظ على النظم الإيكولوجية في مناخ من السلام والاستقرار السياسي».
انظر:
- Water Security & The Global Water Agenda, United Nations University, 2013, P.1.
للمزيد من التفاصيل انظر: قحطان رحيم وهيب السامرائي، ياسين موسى جاسم الدوري، التنمية الشاملة من العراق مقاربات في الفكر ولتطبيق مع الواقع في العراق (مع التركيز على محافظة صلاح الدين) المؤتمر الأول ١٥- ١٦ أبريل ٢٠٠٩، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ص ١١٢؛ د. عبد اللطيف تملكوتان، التغير المناخي وأثره على الأمن المائي بجهة طنجة تطوان الحسيمة، مجلة منازعات الأعمال، ع: ٦١، مارس ٢٠٢١م، ص١٥٦؛ منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع التحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٢١.
وكذلك راجع:
- World water assessment program, united nations world water development report..3: water in achaming world, UNESC. Publishing. UMESCO, Paris (2009), P 1749-.
- Christina Cook & Karen Bakker, Water Security: Debating an Emerging Paradigm, Global Environmental Change 22 (2008), P94102-.
- National Research Council (NRC), Improving The Nation›s Water Security, Opportunities for Research, Water Science and Technology Board, (Washington, DC: National Academies Press), 2007.
٢١- حامد عساف، الأمن المائي العربي والتغير المناخي: آفاق مستقبلية في: التغير المناخي ومستقبل المياه، مرجع سابق، ص٢٩
٢٢- طه الراوي: دول الخليج والتغيّر المناخي.. ما بين المخاطر والاستعدادات، الخليج في الخميس

١١ يونيو ٢٠٢٠م، رابط مختصر (تاريخ الدخول الخميس الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠٢١م).
https://cutt.us/t2vWS :

٢٣- المصدر السابق.

٢٤- المصدر نفسه.

٢٥- تشكل ظاهرة الاحتباس الحراري الصناعي خطرًا على الإنسانية والبيئة ويجب إيقافها، هذا الادعاء بمثابة تسليم إيماني يراوح بين الأمور التي يخبرنا العلم بأنها ممكنة نظريًا، وتصديق أبشع السيناريوهات التي تعاقبنا فيها أمنا الأرض على ارتكبنا من خطايا في حقها. انظر: روي دبليو سبنسر، ترجمة: طارق عليان، الاضطراب المناخي «كيف تقضي هستيريا الاحتباس الحراري إلى أقوال شبه علمية وساسة متملقين وسياسات ضالة»، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ط١، ص٧.

٢٦- يعتبر الاحتباسُ الحراري، أكثر الصور انتشارًا للتغيرات المناخية، وهو يعني ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيُّر في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة وإليها، وتُشير معظم الدراسات إلى أنَّ التغيُّرات المناخيَّة التي تم رصدها مؤخرًا هي نتيجة مُباشرة لزيادة تركيز بعض الغازات بالغلاف الجوي والتي تُعرف باسم «غازات الاحتباس الحراري» أو «غازات الدفيئة»، والتي توجد بصورة طبيعية ضمن تركيب الغلاف الجوي للأرض. للمزيد من التفاصيل انظر: أسعد علي وأيمن الأحمد وعمر الوكاع، ظاهرة الاحتباس الحراري وأثرها على البيئة الحيوية، حلقة بحث في ١٧-٣-٢٠٠٨، كلية الهندسة التقنية، جامعة حلب، ٢٠٠٨م، ص١٠؛ سمر عمر عبد الله محمد، دور العمارة المُعاصرة في التقليل من الاحتباس الحراري، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، د. ت، ص٣؛ علي علي البنا، المُشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية .. نماذج دراسية في الجغرافيا التطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٧ وما بعدها.

٢٧- مي محمود: التغير المناخي والتلوث البيئي في الخليج، معهد دول الخليج العربية في واشنطن في ١٤ نوفمبر ٢٠١٧م، (تاريخ الدخول الخميس الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠٢١م).
https://agsiw.org/ar/weathering-climate-change-gulf-ar/

٢٨- وجدان ضرار عمر أحمد، التغير المناخي في السودان «دراسة حالة منطقة الخرطوم»، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج: (١١)، ع: (٤٤)، يوليو ٢٠١٨م، ص١٧٣.

٢٩- انظر: صالح الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٧م، ص ٥٣.

٣٠- انظر:
Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News, (6 November 2019), Link: https://news.un.org/en/ (23 November 2021).

٣١- يُقصد بالاتفاقية الإطارية تلك التي تتضمن قواعد ومبادئ عامة تُعد نوعًا من التوجيهات العامة للأطراف، وليست التزامات محددة، حيث يفرغ لهذه الالتزامات المحددة والجوهرية وبروتوكولاً مستقلاً ملحقًا بالاتفاقية لهذه الالتزامات المحددة والجوهرية بروتوكولاً مستقلاً ملحقًا بالاتفاقية، ويرجع السبب في اتباع هذا النهج هو خشية عدم انضمام الدول للاتفاقية لترددها في أن تلتزم التزامًا كاملاً، لأسباب قد تكون سياسية «استجابة للرأي العام» أو لرغبتها في أن تعبر عن موقف إيجابي لها في مجال البيئة بصفة عامة. انظر: د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٢١.

٣٢- تتميز اتفاقية المناخ عن غيره من اتفاقيات البيئة بأنه تم وصفها بالإطارية لبيان أنها تُعد بمثابة الخطوة الأولى في هذا المجال، وأنها لن تلزم الأطراف فيها بصورة محددة، من أجل التغلب على اعتراض العديد من الدول، علاوة على أنه قد روعي فيها أن تكون المسئوليات التي تتحمل بها الدول الأطراف -متنوعة- تبعًا لدرجة تقدم الدولة. المرجع السابق، ص٢١.

٣٣- انظر: د. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٩م، ط١، ص١٨٨.

٣٤- أحمد نصير: اتفاقيات المناخ.. جهود إماراتية رائدة لحماية الأرض، العين في الأحد ٤ أبريل ٢٠٢١م (تاريخ الدخول الأحد ٢٦ ديسمبر ٢٠٢١م).
https://al-ain.com/article/climate-agreements-prominent-uae-protect-earth

٣٥- د. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص١٨٩.

٣٦- تمكن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، حال اجتماعه الثالث في مدينة كيوتو باليابان في ١١ ديسمبر عام ١٩٩٧م، من الاتفاق على الصيغة التنفيذية للاتفاقية، بصورة قانونية، ومحددة، وفي خلال فترة زمنية محددة أيضًا، بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة التي تؤثر على تغير المناخ، وعرف هذا الاتفاق ببروتوكول كيوتو، وقد تم التوقيع عليه من جانب ١٥٩ دولة في ١٦ مارس عام ١٩٩٨م، ومن المقرر أن يدخل حيز النفاذ بعد مرور ٩٠ يومًا من تصديق ٥٥ دولة، يكون من بينها دولة متقدمة تمثل نسبة انبعاث الغازات الدفيئة بها ٥٥٪ من إجمالي الغازات الكربونية المنبعثة في العالم.
د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

٣٧- انظر: د. سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، يونيو ٢٠١٥م، ص١٥.

٣٨- أحمد نصير: اتفاقيات المناخ.. جهود إماراتية رائدة لحماية الأرض، مصدر سابق،
.https://al-ain.com/article/climate-agreements-prominent-uae-protect-earth

٣٩- تركزت المناقشات في المؤتمرات السابقة على تعزيز الجهود الدولية لجميع الدول في التصدي للتغيرات المناخية، وكانت تهدف إلى تحقيق إلى استقرار أو تخفيض تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستوى يقلل تأثير النشاطات البشرية على مناخ الأرض والحفاظ عليه سليمًا للأجيال القادمة، وكان على الدول المتقدمة أن تقود جميع الدول لمواجهة التأثيرات السلبية الناجمة عن تغيير المناخ وخاصة في الدول النامية والأكثر حساسية لتغير المناخ مثل الجزر والدول الساحلية والمنخفضة بالنسبة لمستوى البحار والدول الواقعة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وهي الدول المتوقع تأثرها بالتطرفات المناخية الشديدة مثل الفيضانات والجفاف والتصحر، وركز ممثلي الدول المشتركة (٢٠٠ دولة) على خطورة التغير المناخي، ولابد من مواجهة تداعياته خاصة على الدول الفقيرة.
د. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، ، ص١٩٤.
طه الراوي: دول الخليج والتغيّر المناخي.. ما بين المخاطر والاستعدادات، الخليج في الخميس ١١ يونيو ٢٠٢٠م، (تاريخ الدخول الخميس الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠٢١م).
https://٢u.pw/HAGqW
أحمد نصير: اتفاقيات المناخ.. جهود إماراتية رائدة لحماية الأرض، العين في الأحد ٤ أبريل ٢٠٢١م،
https://2u.pw/OhG1Q
(تاريخ الدخول الأحد ٢٦ ديسمبر ٢٠٢١م).